بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة ام القرى
مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية
قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

مجموع ٣ ١٢ × ٢٨ س م

(٦١٩) متوسط (الوافية) شرح الكافية - ٣٢ ورق - نحو
سطور ٣٣ - نسخ - عربي - كاتب: درويش كتبت سنة ... (؟)

(٦٢٠) الكافية لابن الحاجب - عربي - ٨٠ ورق - نحو
سطور ٩ -

(٦٢١) شرح مختصر النحو للعزيزي - نحو - عربي - ورق ٣٢
ناقص التاريخ - سطور ٢٨

أعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر ما خلق

أعوذ بكلمات الله التامات

١

الجزو الاول من كتاب المتوسط في النحو

مملوكه و مكتوبه مقير ... ابو بكر عفي عنه وعن والديهما و لجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات

وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ

وَحَرْفُ التَّحْضِيضِ نَحْوُ إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ

ضَرَبَكَ أَيْ وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ

الرَّابِعُ التَّحْذِيرُ وَهُوَ مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ اتَّقِ

فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

احمد الله على عظيم جلاله حمد غريق عطايا نواله واشكره لجزيل نواله شكر معتقد لجوده وافضاله

واحمده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا

محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبي بمحمد وآله وبعد فاني لما ان

شرحت كتاب الكافية في النحو اولا مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحا تاما مقتصرا على حل

الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه الا ما لا بد منه ذكر على اكثرها وحمله اسم

الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الملة والدين شمس

الاسلام والمسلمين يحيى بن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال الدين

ابراهيم بن بغرمش سلجاملك الختني اعز الله انصارهما وضاعف اقتدارهما الى اولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية

لكونه وافيا لحل الفاظه وشرح معانيه موصلا للطالبين الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت

قال ابن الحاجب الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد

فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او موضوعا مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء

بشيء بحيث متى احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على جزء

معناه واذا عرفت ذلك فنقول اللفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فاللفظ احتراز به عن الخطوط

والعقود والنصب والاشارة وقوله وضع لمعنى احتراز به عن المهملات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع

وقوله مفرد احتراز به عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ

كالاسم والفعل والحرف لانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد كان الالفاظ التي وضعت هذه الالفاظ لها معاني فان

المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول حينئذ انه يشمل الحد بالكلمات الموضوعة

للالفاظ المركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظة الخبر والجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب

عنه بانا لا نسلم ان لفظ الخبر والجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو بل هي موضوعة للمفهوم الذي

صدق على مثل زيد قائم وذهب عمرو وهو مركب من كلمتين يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا

الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول ولئن سلمنا ان لفظ الخبر والجملة موضوع لمثل زيد قائم ذهب عمرو ولكن

بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور في هذا الفن م

وان كان معناه وهو مثل زيد قائم مركبا لدلالة جزئه على جزء معناه

لا نسلم انه لا يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة جزء لفظ الخبر على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشيء

مفردا ومعناه مركبا ولقائل ان يورد النقض بمثل قائمة فان قائما فيها يدل على جزء معنى قائمة وهو ذات

موصوفة بالقيام والتاء تدل على الجزء الآخر وهو التانيث فيكون مركبا فلا يكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه

بمنع دلالة التاء في قائمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قائمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ

القائم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه يلزم اجتماع الكلمتين

والتانيث فيها وهو محال قوله وهي اسم وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا

الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم وانما انحصرت الكلمة في هذه

الانواع الثلاثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل على معنى فهي الحرف

وان دلت فهي اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا تقترن فان

اقترنت فهي الفعل وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا تدل على معنى في نفسها ان

الحرف نحو من فان معناه الابتداء والابتداء متعلق وهو البصرة والكوفة وغيرهما نحو سرت من البصرة

الى الكوفة ولا بد له من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو فالاصوب ان يقال

ان معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه وذو وفي لانه وان كان غير مشروط

مشروط فيها ذلك الا انه انما جيء بها ليتوصل في جعل اسم الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر

متعلقه لاجل لا ليستدل على معناه فالحاصل ان الوضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على معناه

فالحاصل ان الواضع الافرادي وما شرط عند وضع ذو وفي ذكر متعلق ليس بشرط في اصل الوضع

خلاف الاول قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي قد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل و

الحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف ضمنا لان اقسام الكلمة التي هي جنسها النحاة

بايراد الفصول المميزة لكل واحد عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس بالفصل

الفصل فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس

بالفصل قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فقوله ما تضمن كلمتين شامل للمركب نحو غلام زيد

ومعدي كرب فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد وان كان متضمنا بالحاقي لكنه ليس بالاسناد

لا ان الاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها نحو زيد قائم و
هو لطلب الكلام من الكرم امر المخاطب والمثل كلام مركب من اكثر من كلمتين كمسئلة واحتج هنا والجملة اقال
تتضمن ولم يقل تركب ليشمل ما كان مركبا من كلمتين ملفوظتين نحو قام زيد وما كان مركبا من كلمتين احدهما
غير ملفوظ نحو اضرب في اضرب وهو المدعي في ضرب لانه لو قال تركب لزم ان لا يكون الا ما جار جامع
الحد وكذا الكلام المركب من اكثر من كلمتين ولا ينتقض الحد بقائم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين لا اسناد
لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قائم ابوه قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او
وفعل اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما
لا يمكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي الثنائي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة اقسام
وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من
اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما
المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد يقتضي
المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة
فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من اسمين لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه
وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء
كليهما او واحد منهما اما في المركب من فعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من حرفين فلانتفاء كل واحد
من المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء واحد من المسند والمسند اليه لان الاسم
الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع
مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اقول ما دل على معنى
يتناول الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة يخرج به الفعل لكن
يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما يدل على الزمان فقط نحو اليوم والامس وغدا وما يدل على معنى
مقترن بزمان غير الازمنة الثلاثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة الدلالة الاولية حتى لا ينتقض
بالاسماء والافعال فانها كلها تدل على معنى مقترن بزمان معين نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال
الآن ولا دلالة عليه ليست بالاولية بل ثانية لانه اولا لا يدل الا على اللفظ اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن
بالاستقبال وينبغي ان تعرف ايضا ان المراد بالاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب اصل الوضع لئلا يتوجه

عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولك زيد ضارب الآن او امس او غدا ومضروب
الآن او غدا او امس لان اقترانهما ليس بحسب اصل الوضع وانما هو بعارض الاستعمال ولئلا يتوجه عليه النقض ايضا
بالمضارع المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين الواحد انما هو بحسب الاشتراك العارض
لا في اصل الوضع وعند احد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس عند السامع وذلك غير مضر لانه ليس بحسب الاشتراك
[struck] اصل الوضع ولقائل ان يورد النقض على هذا التعريف المذكور من
وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيلزم منه ان يكون مجموع الحد اسما لان كل ما صدق عليه الحد صدق
عليه المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب لكونها دالة على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكنها ليست باسم لانها ليست كلمة ويمكن ان يجاب عنه
بان يقال لما قسم الكلمة الى الاسم وغيره علم ان الاسم كلمة فصار التقدير الاسم كلمة دلت على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكنه حذف الكلمة وعبر عنها بما اعتمادا على فهم المتعلم فاذن
يسقط كل واحد من النقضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد كلمات
والمركب لا يصح ان يكون كلمة والكلمة مفرد واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارة والنصب ليست
بكلمة لانها ليست بلفظية ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلاثة واحد منها بعينه كالماضي
مثلا او واحد غير معين كالمضارع فان اريد ايا ما كان ينتقض بحد الاسم والفعل اما ان اريد به واحد معين
كالماضي مثلا فلانه يلزم منه ان يكون الفعل غير ذلك كالمضارع غير داخل فيه فلا يمنع واما
ان اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الفعل المقترن بواحد معين كالماضي خارجا عن حد الاسم فلا
يكون حد الاسم مانعا وحد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا ويمكن ان يجاب عنه بانه اريد به
لا واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها اعم من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين فان قيل
[illegible] ولا يلزم ان يراد به واحد من تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الفعل الدال على الزمان
المعين لم يكن فعلا لانه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الفعل المقترن بالزمان المعين صدق عليه
انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فانه لا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع المعين
وان لم يقيد به ولم يلزم من ذكره الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم ان الاسم كلمة [illegible]
ذكره ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاضافة والاسناد
اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة للانسان او الانسان

عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو جمعهما لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جائز قوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلامي
وقالوا يا ابن ام وابن عم اي اذا كان المنادى مضافا الى المضاف الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
فنقول يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة لا يا ابن اما ويا ابن عما بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيهما الوجوه التي تجري في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه انقلاب المنادى المضاف
الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان للمضاف غير الابن نحو
يا غلام امي او عمي او كان المضاف اليه غير كلام ما لم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام عمي
انما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة اي وترخيم المنادى
جائز في السعة سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة كقوله شعر ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها
عجم ولا عرب اي اذ مية [illegible] وهو حذف في آخره تخفيفا اي وترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا لا لعلة اخرى قوله وشرطه
ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء التانيث اي وشرط الترخيم ان لا يكون منادى مضافا
لان المضاف لو رخم لرخم آخره اما آخر المضاف او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف اليه لم يكن المرخم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى
لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب في الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم ينافيه وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه
شيئ واذا كان زائدا على ثلاثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون
علما وان يكون زائدا على ثلاثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فلم يلزم من حذف تاء التانيث
الحذف من نفس الكلمة ليلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيم الاسم على لغة من يجعل الباقي اسما برأسه
ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم جبينة اذا كانت صفة يا جبين اي لحصول الالتباس اذ قرينة [illegible]
يرفع الالتباس لجواز ان يحمل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث للمذكر وبالعكس
في العلم حملا على المعنى اذ المعنى فيه غير مراعى قوله فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو
اكثر من اربعة احرف حذفتا اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه
وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو ان يحذف له حرفان فان كان في آخر الاسم حرفان زائدتان زيدتا معا في حكم الزيادة الواحدة
وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون الزائدتان نحو سكران ومروان او ياء النسبة نحو كوفي وبصري او
علامة التثنية والجمع نحو زيدان وزيدون فانه يحذف له حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلاثة
احرف احترازا عن مثل يدي ودمي وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة
احرف نحو منصور وعمار ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف
علة زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف فلما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا عن ان يكون على اربعة احرف نحو
سعيد وثمود فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في نفس الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف وعلى بيت الكتاب بيت
[illegible] قوله يا عبد الضالي والشباب المكرم اي يا ابليس تحذ والسين [illegible] والمراد بالحرف زائد من حروف المد ساكن
في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم نحو منصور وعمار ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لان الالف
او قبل الآخر مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكن لا بل بدل من ياء متحركة في الاصل اذ اصل مختار مختير وكذلك مستعيل او مستعال ثم اعلم انه لو
ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم [illegible] لكان اولى لئلا يدخل فيه مثل رمي فانه يحذف منه حرفان [illegible] العلة المذكورة ثم
الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المص مما في آخره زيادتان وعلى الثاني مما في آخره حرف صحيح قبله مدة وعند سيبويه من السمو جمع اسم واصله اسماو
قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير للترخيم
الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير
اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان والاسم الاخير قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد فيحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو

ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف ههنا قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو واي
المحذوف في المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو الحارث لفظا ومعنى اما معنى
فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما
كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اي وقد يجعل الباقي
من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه حينئذ منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان يا
ثمو لما حذفت منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه يكون في آخره واو قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو [illegible]
ادلو فقلبنا الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقي يا كرو
وقعت الواو متطرفة متحركة وما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم من هذه القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء
في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا ولفظي بيا اعلم ان العرب قد استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب
مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه
عليه بيا او وا وفيما صيغة النداء تستعمل في المندوب للمناسبة بين المندوب والمنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين [illegible]
المندوب واختص بوا لكونه نصا على المندوب قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى اي وحكم المندوب في البناء والاعراب كحكم المنادى فكان
المنادى اذا كان مفردا معرفة يبنى على الضم فكذلك المندوب نحو وازيد واذا كان مضافا فانه منصوب فكذلك المندوب
المندوب لا يقع نكرة ولا اسما مبهما وكذلك حكم التوابع المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان حكمه
حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما جرى مجراه في صيغته اجرى مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف في آخره
اي ولك زيادة الالف او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا او موصولا
الحق بآخر المضاف اليه او الصلة فان خفت اللبس قلت واغلامكيه اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف بل تزيد
ههنا ما يجانس الحركة آخره او يجانسها نحو غلام مخاطبة فتقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الالف لقيل واغلامكاه
التبس بغلام رجل مخاطب فالحق بالياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة المذكرين فانه لو الحقت بآخره الالف لقيل
واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة للضم فقلت واغلامكموه قوله ولك الهاء في الوقف اي ولك زيادة
الهاء مع زيادة الالف او الياء او الواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب مد الصوت والتطويل لان
الهاء في الوقف تزيد بيانا للحرف ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وانما لم يندب النكرة لان المراد تعظيم العذر
المتفجع عليه والاعلام يقع بمصيبة عظيمة وهذا ان المطلوب لا يحصل الا اذا كان المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه و
اما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب
وكونه مشهورا بما كان في حوزته كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير موصوف لم يجز ندبته فلو كان معروفا غير علم لجاز
ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله ويمتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل
ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز الحاقه
الطويلاه لجاز [illegible] الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب
لكنه متعلق بالمندوب والثاني ليس كذلك فلا يتعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب
الخليل بان المندوب [illegible] والصفة ليست من جهة وانما هي اسم جيئ به للتخصيص والتوضيح فلم يجز الحاق الندبة بها الحاقا
على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول والحاقها بآخر
السكوت عن [illegible] الى الصفة والموصوف قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث
والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من العلم نحو قوله تعالى يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما
جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثرة استعمال ندائه فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس فيجوز الحذف

حذف حرف النداء عن المضاف واي لكونهما متشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي
وح لم يجز حذف حرف النداء عن الجنس ومراد عن الجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة
لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها ذا ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل وحذف حرف النداء مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق
واطرق كرا هذا جواب عن سوال مقدر وهو انه يقال ليل في قولهم اصبح ليل اسم جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء
وكذلك مخنوق في افتد مخنوق وكرى في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء
عن الجنس وجوابه انه شاذ لا يقاس عليه وقوله في اطرق كرا شذ من وجهين احدهما حذف حرف النداء والثاني
الترخيم لكونه غير العلم ولم يكن فيه تاء التانيث لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا
اي وقد يجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به وكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول
به فيها ان يكون العامل مفسرا بما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل
عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا حبست عليه ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت
وجاوزت واهنت ولابست قوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل زيد
قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا انا محبوس عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده
فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول يشبه الفعل كما يجي في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز
عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه
ليدخل فيه مثل زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل
او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه هو احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ
كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته وزيد ما ضربته
فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله وكذلك ما بعد
النفي واحترازا ايضا عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة لانه يجب على المصنف ان يقول لو سلط عليه هو او مناسبه من غير مانع لفظا او معنى لنصبه
[illegible] كذلك لكنه لا بد من قيد يدل على هذين الاحترازين وهو ان يقول لو سلط عليه هو او مناسبه مع عدم المانع لفظا ومعنى
ويعلم منه انه لا يجوز نصبه بتقدير [illegible] زيد ضاربه الآن لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على [illegible] او
النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي ما في معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت ولابست لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكر
من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه بتقدير الاول ضربت زيدا
وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانة زيد وتقدير الرابع
لابست او لانه مستلزم للاستلزام كونه محبوسا عليه ملابسة [illegible] وحاصله ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان
لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول ما يدخل في التعريف
المذكور ما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر
عامله قسم من اقسام المفعول به مع انه خبر كان وليس مفعولا به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان
ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز ان يكون قسم الشيء اعم من الآخر من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم
في ههنا كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه كما قال كل اسم مفعول به بعده فعل الخ ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم

لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة اعلم ان كل قسم منها مفعول به ثم يحتاج الى ذكره ويختار الرفع بالابتداء عند عدم
خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا المفاجاة اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه
بالابتداء عند عدم قرينة خلافه اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها متساويا بالرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته
فان الرفع والنصب جائزان فيه لعدم قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب لان المقدر [illegible] الحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار
الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد وعمرو واما زيد فضربته واما عمرو فاكرمته فانه
لو لا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود
اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض القرينتان
المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب لان اما لو كان
مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع
الطلب خبر المبتدا وكذلك الرفع يختار بعد اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو يكرمه لان اولوية عطف الجملة الفعلية على
الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا المفاجاة فيترجح الرفع على النصب لعدم استلزام حذف الفعل ويختار النصب بالعطف
على جملة فعلية للتناسب اي يختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اكرمته لانه على
تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب
وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ما زيدا ضربته وازيدا ضربته فانه على
تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل والاصل ان
دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد حرف الاستفهام اضعف من الرفع بعد النفي لما نذكره في باب الاستفهام وانما
قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام واذا الشرطية وحيث اي ويجوز
الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاضربه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا تضربه وانما كان النصب كان اذا
وحيث مضافين الى الجملة الفعلية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحيث
عليهما للمناسبة بينهما ايهاما في وقوع الجملة بعدهما ولانه يستعمل للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفاجاة فان الرفع هو
المختار وفي الامر والنهي اذ هي مواقع الفعل اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه والنهي نحو زيدا لا
تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي
لا يحتملان الصدق والكذب الا انه جائز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول في حقه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير
النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون خلقناه صفة
للشيء [illegible] هو المقصود وعلى تقدير النصب للقيد الذي هو المقصود كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية خلقنا
كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الآية واذا رفع كل شيء
احتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور فيكمل الكلام بالفاعل
وحينئذ تفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه صفة [illegible] والجار
والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء واذا [illegible] هذا الاحتمال [illegible] معنى مقصود من الآية [illegible]
كل [illegible] خلقناه بقدر ولم يلزم منه ان يكون جميع الاشياء [illegible] والمقصود من الآية هو الثاني دون الاول [illegible]
النصب منصوصا فيما هو المطلوب [illegible] والرفع [illegible] ويستوي الامران في مثل

تمام وعمرو اكرمته واي يستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام
وعمرا والزمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية هي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني كونها جملة
فعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية الى الاسمية وهي
الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الصغرى فان رجح النصب لقرب المعطوف عليه ورجح الرفع
لعدم حذف الفاعل فيتساويان لكن هذا المثال لم يخرج الا مع تقدير في داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق المعطوف
ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان زيدا ضربته ضربك اي ويجب النصب
بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض
واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما يجيء وههنا لما لم يكن داخلا لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس
المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب واعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو ... اما
قوله وليس مثل ازيد ذهب به فالرفع اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب الاضمار على شريطة التفسير لان شرطه ان
يسلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وهاهنا لا ينصب زيدا ولا مناسبه لان مناسب ذهب اذهب وهو لم ينقض النصب فالرفع لازم
على الابتداء والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اي وكذا كل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه من حيث المعنى لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل وذلك
لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوه وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مكتوب
في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني فلانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتداء وفعلوه اعني الفعل و
الفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء تقديره وكل شيء مفعول لهم ثابت في
الزبر قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اعلم ان ظاهر الاية يدل على
انها من هذا الباب لان اسمين قد اشتغل عنهما فعل مذكور للطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فالمبرد ذهب الى
ان الزانية مبتداء وانما دخل الفاء على خبر المبتداء لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت والذي
زنى ... وقد ثبت من قبل ان المبتداء اذا كان موصولا صلته فعلا او ظرفا جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر
هنا لذلك ورفع الامر خبر المبتداء على تاويل فيقول فيها اجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذه الفاء
لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتداء على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره
حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية الجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب
لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اي وان لم يكن المراد غير الظاهر
كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب الاضمار على شريطة التفسير ومعه قرينة النصب
المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك
والاسد واياك ان تحذف والطريق الطريق وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول
اياك الاسد لامتناع تقدير من اعلم ان الباب الرابع من جملة ... التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير
معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا فقوله معمول يتناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول
من اضرب ... بتقدير اتق يخرج غيره فان زيدا فيه ليس المذكور وان كان معمولا لكنه ليس معمولا لتقدير اتق بل هو معمول
بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده
ليس من هذا الباب لجواز ذكر عامله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا المدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا
بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا وقوله او ذكر معطوف على معمول ناصب تحذيرا اتق ... وهو
معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير